Journal of Economic, Administrative and Legal Sciences
Volume (4), Issue (15): 30 Dec 2020
P: 112 - 133
ISSN: 2522-3372
مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية
المجلد (4)، العدد (15): 30 ديسمبر 2020 م
ص: 112 - 133

Obstacles to Attract Foreign Investment in Light of the Saudi Vision 2030: An Analytical Study

Mohamed Ali Hadi Mbarki
Control and Anti-Corruption Commission \ Jazan Region Branch || KSA

Abstract: The study aimed to identify the obstacles to attract foreign investments in light of the Saudi vision 2030. The study used the descriptive analytical approach, and both the study population and sample represented in foreign investments and its obstacles that depend on the phenomenon as they exist in light of the Saudi vision 2030. The study also showed the changes brought about by the Saudi vision 2030 to attract investments and the extent of solutions developed by the Saudi vision 2030 to eliminate these obstacles. The study concluded that the Saudi vision 2030 developed a specific objective for foreign investment, which is to reach 5.7% of the Gross Domestic Product (GDP). As well, the study found that the Saudi vision 2030 seeks that Kingdom of Saudi Arabia shall become among the 15 largest economies in the world by 2030. As for the Global Competitiveness Index (GCI), Kingdom of Saudi Arabia aims to increase its position to become among the top 10 countries in the world. The study recommended the necessity of continuing to implement the Saudi vision 2030 until achieving its desired economic objectives for which the vision was set, as well as the need to make a periodic evaluation of the vision and the extent of its application and its functioning according to the plan set for implementation to know the size of the change taking place at the economic level.

Keywords: Obstacles, Attract, Foreign Investment, The Saudi Vision 2030.

معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية في ضوء رؤية 2030: دراسة تحليلية

محمد بن علي هادي مباركي
هيئة الرقابة ومكافحة الفساد/ فرع منطقة جازان || المملكة العربية السعودية

الملخص: هدفت الدراسة إلى التعرف على معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية في ضوء رؤية 2030، واستخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، وأوضحت الدراسة التغيرات التي أحدثتها الرؤية على جذب الاستثمارات ومدى الحلول التي وضعتها الرؤية للقضاء على تلك المعوقات، كما توصلت الدراسة إلى أن رؤية المملكة وضعت هدفاً محدداً للاستثمارات الأجنبية وهي الوصول إلى نسبة 5.7% من الناتج المحلي، كما توصلت الدراسة إلى أن الرؤية تسعى لتصبح المملكة ضمن أكبر 15 دولة اقتصاداً على مستوى العالم بحلول عام 2030. وبالنسبة لمؤشر التنافسية العالمية، تستهدف أن يرتفع مركزها لتصبح ضمن أفضل 10 دول في العالم. واستنادا لنتائج الدراسة أوصى الباحث بضرورة الاستمرار في تطبيق رؤية المملكة حتى تحقيق أهدافها الاقتصادية المنشودة التي وضعت الرؤية من أجلها، وكذلك ضرورة عمل تقييم دوري للرؤية ومدى تطبيقها وسيرها حسب الخطة الموضوعة للتنفيذ لمعرفة حجم التغير الحاصل على الصعيد الاقتصادي.

الكلمات المفتاحية: معوقات، جذب، الاستثمارات الأجنبية، رؤية المملكة 2030.

1. المقدمة.

يُعد الاستثمار أساس العملية التنموية الاقتصادية ويعتبر أداة من الأدوات الفعالة المساعدة في النهوض بالاقتصاد المحلي والعالمي وباقي المجالات الأخرى، كما ويعتبر من الموضوعات التي احتلت وتحتل مكانة أساسية وهامة ومن أولويات الدراسات الاقتصادية والمالية والقانونية والكثر من التخصصات الأخرى، ونظراً لأهميته فهناك العديد من الأساليب التي تستخدمها الدول لتحقيق التنمية الاقتصادية وذلك من خلال توسيع حيزه وتنوع مجالاته.

وقد لجأت المملكة العربية السعودية إلى إطلاق ما يسمى برؤية المملكة 2030 والتي تنادي برفع مستوى الاقتصاد وزيادة مستوى الرفاهية، وقد كانت الرؤية من المنادين بأهمية الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة، وقامت الرؤية بوضع هدف يخص الاستثمار الأجنبي بحيث تساعد في جذب واستقطاب الاستثمارات الأجنبية إلى المملكة وتجعل المستثمر الأجنبي يسعى إلى الاستثمار فيها خصوصاً أن هناك خريطة للاستثمار توضح الفرص الاستثمارية في المملكة، وهذا يسهل على المستثمر الأجنبي الذي يبحث عن استثمار آمن لزيادة أرباحه ولن يجد أفضل من المملكة بلد الأمن والأمان، ولأن المملكة بها نظام للاستثمار الأجنبي صدر بمرسوم ملكي رقم م 1 بتاريخ 15/ 1/ 1421هـ والذي ينطبق على الشركات الأجنبية التي ترغب في تأسيس كيانات تجارية استثمارية، وهناك إجراءات بسيطة وسريعة تساعد على جذب الاستثمارات الأجنبية حيث يمكن للمستثمر الحصول على ترخيص من هيئة الاستثمار السعودية للأجانب، ويحصل على رخصة مستثمر، ويمكن أيضاً أن يتقدم للحصول على الترخيص من خلال الانترنت، على بوابة الهيئة العامة للاستثمار، وهذا الأمر موجود في كل دول العالم التي يحصل فيها المستثمر الأجنبي على رخصة للاستثمار بكل سهولة ويسر دون أي عقبات وهذا في حد ذاته أمر جيد يجذب المستثمرين الأجانب للاستثمار في السوق السعودية.

وسعت رؤية المملكة إلى القضاء على كافة المعيقات التي تعيق الاستثمار الأجنبي في المملكة والمساهمة في التخلص من أي شيء يعيق دعم الاستثمارات الأجنبية والمساهمة في التخلص مع العقبات التي تواجهها فقد دعت الهيئة العامة للاستثمار أكثر من 50 شركة بريطانية مستثمرة في المملكة، لورشة عمل عقدت بمقر الهيئة لمناقشة أبرز التحديات والعقبات التي قد تواجهها، ودور الجهات الحكومية ذات العلاقة في تذليل تلك العقبات، بحضور مسؤولون من وزارة العدل، والهيئة العامة للزكاة والدخل، ومنصة اعتماد، والمركز السعودي للتحكيم التجاري، واستعرضت الورشة أمام ممثلي الشركات البريطانية أبرز الإصلاحات بالبيئة الاستثمارية بما يتوافق مع رؤية المملكة 2030، وكذلك أهم القطاعات المستهدفة والواعدة بالمملكة، ودور الهيئة في تطوير الفرص الاستثمارية في تلك القطاعات، والخدمات المتطورة للهيئة لتتوافق مع هدف زيادة مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في الاقتصاد السعودي.

1.1 مشكلة الدراسة:

لقد لوحظ بالفترة الأخيرة أن هناك اختلال باقتصاديات الدول العربية ودول الخليج العربي ومنه المملكة العربية السعودية، ويعود ذلك إلى الانفاق الاستثماري المحلي ودرجة كفاءة الاستثمارات المحلية وتبديدها إلى الخارج، وتوجيه الجزء الأكبر منها لأغراض استهلاكية وترفيهية، وضعف الترابط المالي بينها مما دفع إلى اللجوء واستقطاب الاستثمارات الأجنبية، والاتجاه نحو التمويل الخارجي في شكل استثمارات أجنبية منها مباشرة ومنها غير مباشرة تقودها الشركات والمؤسسات الدولية التي تسعى دائماً إلى استغلال موارد هذه البلدان وتحجيم دورها. ويتطلب جذب الاستثمار الأجنبي التعرف على محدداته فمن خلال تحسين هذه المحددات تستطيع الدولة جذب مزيد من الاستثمار الأجنبي، ولوجود بعض المعوقات التي تعيق الاستثمار الأجنبي جاءت رؤية المملكة 2030 تضع بعض الحلول للحد من

تلك المعوقات التي تحد من جذب الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية. وتتمحور مشكلة الدراسة في السؤال التالي:

ما معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية في ضوء رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية؟

ويشتق من السؤال الرئيس الأسئلة الفرعية التالية:

1- ما أهم مرتكزات رؤية المملكة في الاستثمار الأجنبي؟
2- ما ترتيب المملكة في مؤشر سهولة الأعمال في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية؟
3- ما مدى تطور الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة في المملكة العربية السعودية؟

1.2 أهداف الدراسة:

نظراً لشمولية رؤية المملكة 2030 وشمولها كافة الموضوعات فكان الاستثمار الأجنبي أحد هذه المواضع فقد تمثل الهدف الرئيس للبحث في التعرف على معوقات الاستثمار الأجنبي في ضوء رؤية 2030، ويتفرع من الهدف الرئيس الأهداف الفرعية التالية:

1. التعرف على أهم مرتكزات رؤية المملكة في الاستثمار الأجنبي الصادر والوارد في المملكة العربية السعودية حسب تسلسل (2016-2018).
2. إبراز ترتيب المملكة في مؤشر سهولة الأعمال في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية وذلك حسب تسلسل زمني (2016-2018)
3. توضيح مدى تطور الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة في المملكة العربية السعودية في الفترة (2016-2018).

1.3 أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية الدراسة في اختيارها موضوع مهم ومؤثر اقتصادياً على كافة الأصعدة ويعاني ما يعانيه من معوقات مختلفة ويمكن صياغة أهمية الدراسة كما يلي:

- **الأهمية العلمية:** تستمد الدراسة أهميها من أهمية الاستثمار الأجنبي والذي يلعب دوراً مهماً في تنمية اقتصاديات الدول، في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لها، وتنبع أهمية الدراسة كذلك من أهمية الدور المهم الذي يتمتع به الاستثمار الأجنبي في زيادة القدرات الإنتاجية ورفع معدل النمو الاقتصادي وتحسينه.
- **الأهمية العملية:** تتمثل أهمية الدراسة في أن المملكة العربية السعودية تعد قوة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر لما تتوافر فيها من ميزات ولأهميتها الكبرى في الاقتصاد، حيث نادت رؤية 2030 بالتقدم لتشمل كافة النواحي الاقتصادية ومن ضمنها الاستثمار الأجنبي. وتتمثل أهمية الدراسة في تحديد معوقات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية (السياسية والاقتصادية، والتشريعية والتنظيمية والإجرائية والبنية السياسية) والتي فرضتها رؤية المملكة 2030.

2. الإطار النظري والدراسات السابقة

2.1 مفهوم الاستثمار الأجنبي:

عرف مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية الاستثمار الأجنبي بأنه عملية توظيف لأموال أجنبية غير وطنية في موجودات رأسمالية ثابتة في دول مضيفة معينة وينطوي على علاقة طويلة الأجل تعكس منفعة لمستثمر أجنبي يكون

له الحق في إدارة موجوداته والرقابة عليها من بلده أو بلد الإقامة الذي هو فيه وقد يكون المستثمر فرداً أو شركة أو مؤسسة. (جواد، 2017: 7).

كما عُرف (الجنابي، 2018: 8) على أنه "انتقال رؤوس الأموال نقدية أو عينية، مادية أو معنوية (كالمعرفة الفنية والتقنية والتصاميم الصناعية) من دولة المستثمر إلى الدولة المضيفة بقصد تحقيق الأرباح للمستثمر بما يكفل عدم الخروج عن قوانين وسياسات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المضيفة".

وأخيراً يمكن للباحث تعريف الاستثمار الأجنبي على أنه عملية انتقال لرؤوس الأموال سواء كانت نقدية أم عينية من دولة إلى دولة بغرض تحقيق أعلى درجة من الأرباح للمستثمر.

2.2 أهمية الاستثمار الأجنبي:

يأخذ الاستثمار الأجنبي أهمية كبيرة كونه أحد أهم مصادر التمويل الخارجي للتنمية الاقتصادية، وفضلاً عن أنه أحد القنوات التي يتم من خلالها الحصول على التكنولوجيا والخبرات الإدارية والفنية، ولما له من آثار إيجابية في إيجاد فرص عمل وزيادة الطاقة الإنتاجية، ويمكن تحديد أهمية الاستثمار الأجنبي من خلال مجموعة من المسائل التالية :(صالح، 2013: 4).

1. زيادة الدخل القومي نتيجة لزيادة الإنتاجية ومن ثم زيادة متوسط دخل الفرد، وبالتالي تحسين مستوى المعيشة العام للسكان.
2. توفير فرص العمل وتخفيض نسب البطالة.
3. زيادة معدلات التكوين الرأسمالي للبلد.
4. حصول البلد على العملات الأجنبية الصعبة من خلال ما ينتج من سلع للتصدير وبالتالي تأثيره الايجابي على ميزان المدفوعات.

2.3 العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي:

هناك العديد من العوامل المؤثرة في الاستثمار الأجنبي وهي كما يلي :(مختار، 2013: 7)

1. سعر الفائدة: هو السعر الذي يدفعه البنك المركزي على إيداعات البنوك التجارية سواء أكان استثمارا لمدة ليلة واحدة أم لمدة شهر أو أكثر، ويعد هذا السعر مؤشرا لأسعار الفائدة لدى البنوك التجارية التي ينبغي ألا تقل عن سعر البنك المركزي، كما يساعد سعر الفائدة البنك المركزي في التحكم في عرض النقد في التداول من خلال تغيير هذا السعر صعوداً ونزولاً على المدى المتوسط، وينعكس أثر عامل سعر الفائدة على الاستثمار الأجنبي طردياً أي أنه كلما ارتفع سعر الفائدة أثر سلباً على الاستثمار الأجنبي، وكلما انخفض أثر إيجاباً على الاستثمار الأجنبي.
2. الكفاية الحدية لرأس المال: هي نسبة صافي العائد، المتوقع من استثمار معين، إلى حجم هذا الاستثمار..
3. الاستقرار الاقتصادي والسياسي: الاستقرار السياسي هو مدى قدرة النظام السياسي على استثمار الظروف وقدرة التعامل بنجاح مع الأزمات لاستيعاب الصراعات التي تدور داخل المجتمع.
4. الشفافية: وضوح التشريعات ودقة الأعمال المنجزة داخل المنظمات، وإتباع التعليمات واعتماد آليات إدارية كفؤة ومتقنة من أجل اتخاذ قرارات على مستوى عال من الموضوعية والرصانة.
5. البنية التحتية: وتشمل توفر الهياكل التنظيمية اللازمة لتشغيل المجتمع أو المشروع أو الخدمات والمرافق اللازمة لكي يعمل الاقتصاد.

العوامل المحددة لاختيار الشركات الأجنبية لمواقع استثمارها:

هناك العديد من العوامل المحددة لاختيار الشركات الأجنبية وهي كالتالي :(طريشين، 2013: 22)

1. انخفاض تكاليف اليد العاملة من أجور ورواتب مقارنة بالبلد الأصلي للمستثمر.
2. توفير ظروف العمل والعمالة اللازمة للمستثمر الأجنبي.
3. انخفاض تكاليف الإنتاج يعد بمثابة دافع كبير لتدفق الشركات الأجنبية.
4. توافر وبشكل جيد المكونات الأساسية للبنية التحتية مثل الطرق ووسائل النقل وكذلك الخدمات المتصلة مثل الكهرباء، الطاقة، المياه، الاتصالات.

2.4 الاستثمار الأجنبي في السعودية:

يعتبر الاستثمار الأجنبي أحد أدوات تنويع مصادر الدخل ضمن نطاق الأنشطة الاقتصادية في أي بلد، وأثبتت الدراسات الاقتصادية أهمية دور هذه الأداة، والتركيز عليها سيدفع عجلة النمو الاقتصادي والتقليل من الاعتماد على القطاعات ذات الدور السيادي في حركة أي اقتصاد، كما هو الحال في القطاع النفطي الذي تعتمد عليه السعودية في تسيير حركة اقتصادها وتنميته. حيث يتميز الاقتصاد السعودي بأنه من أهم الاقتصاديات المميزة بالثروات التي تجعل من الاستثمار فيها اقتصاداً متيناً يتمتع بنمو وإنتاجية مستدامين، ويعتبر تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى السوق السعودية خلال العقد الماضي، أكبر دليل على أن المملكة أصبحت هدفاً للاستثمار الأجنبي وأن السوق بإمكانها أن تكون تنافسية، حيث أن تقرير التنافسية العالمي الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي 2013 - 2014، صنّف المملكة في المرتبة 20 عالمياً من حيث سهولة أداء الأعمال. (الشهراني، 2014: 1).

وافقت السعودية على نظام الاستثمار الأجنبي فيها بمرسوم ملكي عام 2000، من أجل إيجاد بيئة استثمارية جاذبة للشركات الأجنبية والمستثمرين الأجانب، والتوظيف المباشر في معظم القطاعات الاقتصادية في المملكة، إما عن طريق المشاركة المحلية أو العمل الفردي. ولا شك في أن تلك الخطوات تبدي النيّة الجديّة من المملكة لتقديم الاقتصاد السعودي بأفضل وجه وأداء. وكلها مؤشرات تدل إلى أن سياسة المملكة وتخطيطها يسعيان للاستفادة من مخرجات الاستثمار الأجنبي في البلد. ولكن من أجل تعظيم المنفعة الحقيقية من مخرجات الاستثمار الأجنبي، فيجب اتخاذ قرارات وتشريعات محدّثة باستمرار تقوم بدورها بتعزيز تلك المنفعة المرجوة ومراجعة الطرق التي من خلالها نستطيع أن نغير مسار رؤوس الأموال الى السوق السعودية، لا سيما أنه منذ مرحلة عدم الثقة العالمية بسبب الأزمة المالية، لوحظ تناقص في معدلات الاستثمار الأجنبي في كثير من البلدان التي ربما قد يصل أثرها إلى السوق السعودية مباشرة أو غير مباشرة. (السالم، 2011: 14)

ويمكن للمستثمر المحلي أن يوجه مدخراته في عدة مجالات تعتبر فرص استثمارية؛ نظراً لتحديثها المستمر وارتفاع العائد المالي والاقتصادي منها، وتتمثل الفرص الاستثمارية العينية في كلاً من قطاع الطاقة، وقطاع الاتصالات وتقنية المعلومات, وقطاع النقل والخدمات اللوجستية, وقطاع العقارات وقطاع السياحة. وتتمثل الفرص الاستثمارية المالية في قطاع المصارف. كما تسعى المملكة لتقديم فرص للمستثمر الأجنبي بشكل خاص في بعض القطاعات؛ بهدف الاستفادة من التطور الإداري والتقني وزيادة مستوى الرفاهية للفرد.

ويوضح الشكل (1) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة مقارنة بعدد من الدول العربية.

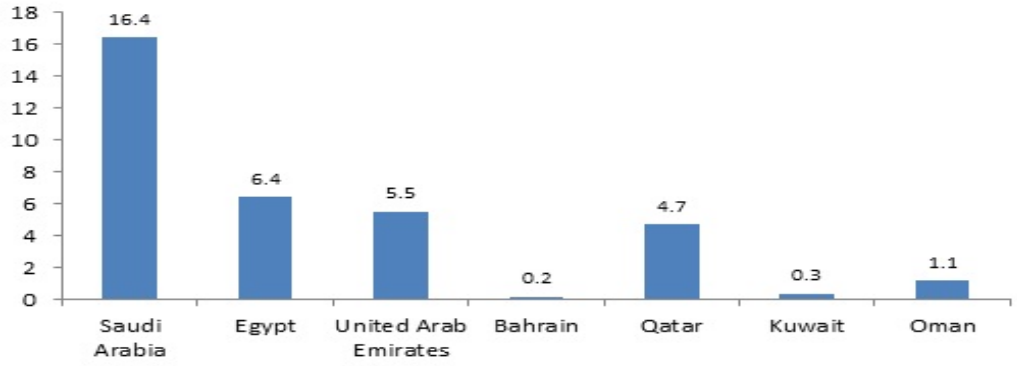

شكل (1) تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة مقارنة بعدد من الدول العربية في العام(2018) (مليار دولار)

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار (2018)

يوضّح الشكل رقم (1) ارتفاع مستوى الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية في عام 2018, حيث بلغت مستوى 16.4 مليار دولار, وذلك بسبب استقرارها السياسي والاقتصادي الذي أدى إلى قدرة إتباع سياسات خفض الضرائب ومعدلات تكلفة القروض، وسيطرتها المستمرة على معدلات التضخم, في حين بلغت الاستثمارات في جمهورية مصر العربية 6.4 مليار دولار، مما يجعلها ثاني الدول العربية جذباً للاستثمار بفارق 10 مليار دولار، إذ إن الأحداث السياسية وانخفاض مستوى الأمن كان له دور في انخفاض مستوى الاستثمار في مصر مقارنة بالمملكة. (السلطان، 2014: 13).

ويرى الباحث أن الاستثمار الأجنبي يعتبر أحد أدوات تنويع مصادر الدخل ضمن نطاق الأنشطة الاقتصادية في أي بلد، وأثبتت الدراسات الاقتصادية أهمية دور هذه الأداة، وتعتبر المملكة العربية أرض خصبة لمثل هذه الأنشطة وتزيدها وتزيد من حصتها في السوق المالي السعودي.

2.5 مقومات الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية :

لجذب الاستثمار وتحقيق الحاجات، قدمت المملكة بعض الحوافز التنظيمية والضريبية والامتيازات التي بدورها ساهمت في تسهيل إجراءات الاستثمار الأجنبي. إضافة إلى ذلك، ساهمت عوامل عدة وستساهم في جعل المملكة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي ومنها: (الشهراني، 2014: 2).

1. أنها الاقتصاد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.
2. انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية وإلى مجموعة الدول العشرين الأكبر اقتصادياً.
3. الانفتاح على التجارة الخارجية.
4. توفير الطاقة للمشاريع الاستثمارية بأسعار أقل من السعر العالمي.
5. الاتفاقات العربية في التبادل التجاري.
6. الاستقرار والنمو الملحوظين في الاقتصاد السعودي.
7. الاستقرار الأمني، وكذلك الموقع الجغرافي.
8. وجود فئة الشباب التي تمثل النسبة الأعلى من السكان. وإضافة إلى أن هذه العوامل ستجعل للاقتصاد السعودي دوراً وتأثيراً بارزين بين الاقتصاديات الكبرى، فهي ستساهم أيضاً في جلب ثقة المستثمر الأجنبي إلى السوق السعودية. (الشهراني، 2014: 2)

ويرى الباحث أن المملكة العربية السعودية تعتبر من أكثر البيئات الاقتصادية الجاذبة للاستثمار الأجنبي لذلك يلجأ إليها المستثمرين الأجانب لزيادة رؤوس أموالهم وتحقيق الأرباح، وذلك لعدة أسباب وأهمها أنها من أصحاب الاقتصاد الأكبر على مستوى الشرق الأوسط وكذلك توفر فئة الشباب والأيدي العاملة فيها.

2.6 الاستثمار الأجنبي في ضوء رؤية 2030:

ذكر تقرير منظمة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (أونكتاد) أن الاستثمارات الأجنبية زاد تدفقها إلى المملكة بأكثر من 79 مليار دولار بين عامي 2017 و2018، وهذا يأتي بعد أن حقق الرصيد الإجمالي لهذه الاستثمارات زيادة ضخمة بين عامي 2010 و2018. أي أن الاستثمارات المشار إليها، حققت قفزات نوعية منذ بداية العقد الحالي، لكنها زادت بمستويات كبيرة جداً في الأعوام القليلة الماضية، وهي الفترة التي تلت إطلاق "رؤية المملكة 2030". في حين، أن كل المؤشرات تدل على أن قطاع الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية، سيعزز مكانته في الأعوام القليلة المقبلة، لأسباب عديدة يعرفها المستثمرون تماما، يضاف إلى ذلك بالطبع الثقة التي تتمتع بها السوق السعودية بشكل عام. (جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2019).

وتؤكد منظمة "أونكتاد" أن مشاريع "رؤية المملكة 2030 هي السبب المباشر لارتفاع مستوى الاستثمار الأجنبي، لأنه يمثل في النهاية محوراً أساسياً. وبما أن القطاعات مفتوحة أمام هذا الاستثمار، فكان طبيعيا أن ترتفع مستوياته. ومن المهم الإشارة هنا، إلى أن المشاريع القابلة للاستثمار الأجنبي شملت كل شيء، بما في ذلك قطاع الطاقة. وعلى هذا الأساس، ستكون العوائد من كل النواحي متوافقة مع مخططات "رؤية المملكة 2030". مع ضرورة الإشارة، إلى الجوانب الخاصة في عملية تمكين الكوادر الوطنية في هذا القطاع أو ذاك، خصوصا تلك الجديدة على الساحة السعودية. وفي النهاية يعد ارتفاع مستوى الاستثمار الأجنبي في المملكة، نجاحا جديدا لمسيرة "رؤية المملكة 2030" الماضية قدما في بناء اقتصاد وطني متنوع المصادر والعوائد، ومتجدد الأدوات والوسائل (الحربي، 2019).

وينظر المستثمرون في العالم إلى الخطوات الاقتصادية الجديدة التي أعلنت عنها المملكة في إطار "رؤية 2030"، ومنها: البدء في استقبال طلب عروض التأهيل للمرحلة الأولى من مشروعات الطاقة المتجددة التي تهدف لإنتاج 700 ميجاواط من طاقة الرياح والطاقة الشمسية، وإطلاق المشروع الوطني للطاقة الذرية الرامي إلى تعزيز وتنويع مصادر الطاقة الكهربائية، وصولاً إلى مزيج الطاقة الأمثل، ناهيك عن مجال الصناعة الذي توج بإطلاق مجمع الملك سلمان العالمي للصناعات البحرية في مدينة رأس الخير الصناعية التي ستشكل قاعدة للصناعات المتكاملة. كما ينظرون إلى استقطاب المملكة لسبعة مشروعات استثمارية لمدينة جازان الاقتصادية تركزت في صناعات البتروكيميائيات، والأدوية، والحديد، والخرسانة، إضافة إلى بناء 20 مصنعاً جاهزاً في واحة "مدن" في الأحساء للاستثمار في أكثر من عشرة نشاطات منوعة مثل: الصناعات الغذائية، والمستلزمات الطبية، واحتضان أكثر من 127 مشروعاً تقنياً، وإنشاء مدينة الطاقة الصناعية التي ستسهم في إضافة 22 مليار ريال للناتج المحلي سنوياً. (السلطان، 2014).

ويرى الباحث أن رؤية المملكة 2030 جاءت بمشاريع مشجعة جاذبة للاستثمار الأجنبي، وكان هناك اقبالاً كبيراً على تلك المشاريع من قبل الدول والمستثمرين الأجانب نظراً للتسهيلات التي فرضتها الرؤية.

2.7 معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية في ضوء رؤية 2030:

في دراسة أعدتها غرفة الرياض أشارت إلى أن أهم المعوقات والتحديات التي تواجه بيئة الاستثمار الأجنبي في المملكة؛ طول فترة إنهاء المنازعات التجارية بين المستثمرين وخصومهم من الجهات العامة أو الخاصة، والبيروقراطية التي تتعامل بها بعض الجهات الحكومية، وضعف الخدمات المساندة والبنية التحتية للخدمات اللوجستية وارتفاع

تكاليفها، وعدم كفاية المعلومات والبيانات عن قطاعات الاقتصاد السعودي، وضعف المنشآت التسويقية، ومشكلات التضخم. (جريدة العرب الاقتصادية الدولية، 2019).

وأشارت إلى أن رؤية المملكة 2030 تهدف إلى رفع نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة من إجمالي الناتج المحلي من 3.8% إلى المعدل العالمي 5.7%، والانتقال بالاقتصاد الوطني من المركز 25 في مؤشر التنافسية إلى أحد المراكز الـ 10 الأولى، وتطبيق التصنيف الوطني للأنشطة الاقتصادية (4ISIC) على التراخيص الاستثمارية، وإتاحة فرص استثمارية واعدة للمستثمر المحلي والأجنبي، وذلك من خلال توفير مشروعات عملاقة توفر فرص الاستثمار كمشروع القدية والفيصلية ونيوم وبرنامج جودة الحياة 2020، ورفع قيمة أصول صندوق الاستثمارات العامة من 600 مليار إلى ما يزيد عن 7 ترليون ريال سعودي، وزيادة دعم الشركات السياحية عبر برنامج دعم الثقافة والترفيه. (عبد العاطي، 2019).

وأكدت الدراسة أن غرفة الرياض تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف رؤية2030 في دعم المناخ الاستثماري في مدينة الرياض ومحافظات المنطقة على وجه الخصوص وفي المملكة على وجه العموم، من خلال التعريف بالفرص الاستثمارية الجديدة المتاحة للاستفادة منها على مستوى الاستثمار الوطني والاستثمار الأجنبي المباشر، وإعداد الدراسات والبحوث النوعية ذات العلاقة وتقديم المشورة حول العديد من المسائل الاقتصادية، وذلك بهدف تشجيع القطاع الخاص والمستثمرين الأجانب على الاستثمار في القطاعات الاقتصادية المتاحة. (غرفة الرياض، 2019)

ويرى الباحث أن الاستثمار الأجنبي لاقى العديد من المعوقات والتحديات قبل الرؤية وقبل التسهيلات التي فرضتها على هذا الجانب حيث حققت وأوجدت الرؤية المناخ المناسب والأرضية الخصبة لدعم الاستثمار الأجنبي وتعزيزه.

ثانيًا- الدراسات السابقة:

- **دراسة (الجنابي، 2018):** هدفت إلى التعرف إلى المعوقات القانونية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق وسبل معالجتها (دراسة تحليلية قانونية). اتبعت الدراسة المنهج التحليلي (الاستقراء والتحليل القانوني)، إذ يعتمد البحث على تحليل كل جزئية من جزئياته في القوانين الوطنية المختلفة وعرض لآراء الفقهاء، وبيان موقف التشريعات العربية والأجنبية كلما دعت الحاجة أو الضرورة، ومن أبرز نتائج الدراسة أن يساهم الاستثمار الأجنبي في محاربة الفقر والبطالة، وتوفير فرص العمل، كما يساعد الدولة في تحرك التنمية الاقتصادية كونه شريان رئيسي يتدفق من خلاله رأس المال والخبرة الفنية والعلمية والتكنولوجيا، وأوصت الدراسة بضرورة تهيئة المناخ الاستثماري الملائم والجاذب للاستثمار المحلي والأجنبي على حد سواء، وذلك من خلال تعديل التشريعات المتعلقة بالاستثمار بشكل مستمر، وجعلها أكثر مرونة وواقعية ومراعاة الشفافية والوضوح في اللوائح والتشريعات المالية والإدارية التي تحد حقوق وواجبات الأطراف المشاركة في العملية الاستثمارية، وضرورة تحديد نسبة مشاركة المستثمر الأجنبي طبيعياً كان أم معنوياً في المشروعات الاستثمارية من المشرع العراقي بالشكل الذي يكفل تحقيق الرقابة والسيطرة الوطنية على نشاط هذه المشاريع.
- **دراسة (Kasimov, 2017):** هدفت إلى معرفة محددات الاستثمار الأجنبي المباشر والتحديات التي تواجه الدول النامية لجذب الاستثمار الأجنبي إلى البلد: حالة أوزبكستان. وتوصلت الدراسة إلى أن الاستقرار الاقتصادي، وحجم السوق، والعمالة الماهرة المتاحة، والموارد الطبيعية، واستقرار الحكومة هي عوامل حاسمة تؤثر على قرارات الاستثمار للشركات الأجنبية والمستثمرين، وعلى الرغم من أن أوزبكستان تعتبر مثالًا على دولة نامية، فقد تختلف نتائج هذه الدراسة من بلد إلى آخر. كما قدمت الدراسة حلولاً وتوصيات مختلفة للمحافظة على

تدفقات رأس المال الأجنبي وزيادتها من خلال دراسة العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي، واستكشاف التحديات المختلفة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر إلى البلدان النامية والاقتصاديات الناشئة وفحص بعض العوامل المشجعة المعروفة للاستثمار الأجنبي المباشر. تستخدم المجلات الأكاديمية، والأعمال المنشورة من الاقتصاديين المعروفين وأساتذة المالية لإجراء هذه الدراسة بالذات. بناءً على نتائج الدراسة، تم تصميم إطار عمل مفاهيمي وتطوير منهجية البحث المقترحة.

- **دراسة (Bin Khamis, 2016):** هدفت إلى التعرف على الحواجز والتهديدات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI) في المملكة العربية السعودية: دراسة عن التنظيمات والعوامل السياسية والاقتصادية. واستخدمت الدراسة المقابلات الشخصية أجريت على المشاركين الذين قدموا وجهات نظرهم فيما يتعلق بقطاع الاستثمار الأجنبي المباشر (المسؤولون الحكوميون، الاستشاريون المستقلون والمستثمرون الأجانب). كما تم استخدام أسلوب استقرائي لتحديد تأثير التغييرات في سياسة العملة الحالية بالريال السعودي المرتبطة بسعر صرف ثابت بالدولار الأمريكي. وأظهرت النتائج أن اللوائح الموضوعة حاليًا من قبل الحكومة وكذلك العادات المجتمعية، كان لها تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر. أوصت الدراسة بضرورة الأخذ بعين الاعتبار إطار عمل مفاهيمي يستند إلى دراسات سابقة تدمج العوامل التنظيمية والسياسية والاقتصادية التي يمكن يجب تحديد بوضوح الإجراء الضروري لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر بالإضافة إلى توفير مجموعة من الإرشادات للمستثمرين الذين يعتزمون دخول السوق السعودية.
- **دراسة (حامد، 2016):** هدفت إلى التعرف على محددات الاستثمار الأجنبي في مصر في ظل التغيرات السياسية - دراسة تحليلية للفترة من 2011-2015. كما هدفت للتعرف على أهم عوامل جذب الاستثمار الأجنبي خلال هذه المرحلة، ولاسيما في ظل الجهود التي تبذلها الدولة في تحسين بيئة ممارسة العمل في مصر، توصلت الدراسة إلى أن عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي وإعلان الحرب على الإرهاب في مصر أهم معوقات جذب الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة الحالية، توصي الدراسة بسرعة تحقيق الاستقرار السياسي والاقتصادي ووضع رؤية اقتصادية واضحة تستهدف الاستقرار الاقتصادي والمستوى العام للأسعار وتخفيف التفاوت في توزيع الدخل لصالح الفقراء مما يساعد على زيادة حجم السوق، وأخيراً إنهاء الحرب على الإرهاب واستعادة الأمن إلى معدلاتها الطبيعية.
- **دراسة (السلطان، 2014):** هدفت إلى الكشف عن الاستثمار وأثره على سوق الأعمال المالية في المملكة العربية السعودية، واتبعت الدراسة المنهج الوصفي من خلال شرح مفاهيم وأنواع الاستثمار، وماهية الأسواق المالية ودورها في بعض الجوانب الاقتصادية، واتبعت الدراسة الأسلوب القياسي، وتم الحصول على بيانات سنوية إحصائية من مؤسسة النقد العربي السعودي، وكانت أهم النتائج وجود علاقة طردية بين الاستثمار وسوق الأوراق المالية في عدة دول، ومن ثم تفصيل الاستثمار وأنواعه ومحدداته ومجالاته التي تؤثر بشكل ايجابي على سوق الأوراق المالية، وكانت أهم التوصيات، توجيه صانعوا القرار إلى تشجيع الاستثمار العيني والمالي من خلال توفير البيئة الاستثمارية وإتباع السياسات اللازمة في خفض معدلات التضخم وسعر الصرف، إيجاد فرص استثمارية جديدة قابلة للتنافس من حيث انخفاض السعر وارتفاع الجودة، من أجل زيادة حجم الاستثمارات مما يؤدي إلى زيادة الفوائض وبالتالي ارتفاع تداول الأوراق المالية وبالتالي النشاط الاقتصادي.
- **دراسة (صالح، 2013):** هدفت إلى توضيح دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية واعتمدت الدراسة منهج التحليل الوصفي باستناد إلى الأداة الإحصائية، وتوصلت الدراسة إلى إن سياسة الإصلاح الاقتصادي والانفتاح نحو الخارج تشكل مقدمات أساسية للاستثمار الأجنبي في

البلد النامي، للاستثمار الأجنبي المباشر دوراً مهماً في خدمة التنمية الاقتصادية للبلد النامي وإنجاحها وأيضاً في عملية التحديث العلمي والتكنولوجي، أوصت الدراسة بأنه ينبغي على الاستثمار المباشر مراعاة خصائص البلد النامي وظروفه ومستوى تطوره الاقتصادي بوصف ذلك من المسائل المهمة لابد لهذا الاستثمار من مراعاتها، ضرورة توجيه هذا الاستثمار نحو القطاعات والأنشطة الأساسية وفق نظام من الأولويات يضمن تحقيق التنمية المستدامة، ينبغي منح المستثمر الأجنبي حوافر متقاربة مع المستثمر الوطني.

- **دراسة (العرجه، 2013):** هدفت إلى الكشف عن معوقات الاستثمار في قطاع غزة وسبل التغلب عليها، وتم الاستناد في جمع البيانات على المصادر الثانوية والتي تمثلت في الكتب والمجلات المتخصصة والمقالات لبعض الاقتصاديين والمهتمين بالشئون الاقتصادية الفلسطينية وأصحاب الاختصاص، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج منها، يواجه الاستثمار في قطاع غزة نتيجة الحصار والإغلاق المتكرر والدائم مجموعة من القيود والمشاكل والمعوقات أبرزها، انعدام الاستقرار السياسي، التشوهات الهيكلية في الاقتصاد الفلسطيني، وتذمر رجال الأعمال من الأعباء الضريبية، الترهل والفساد في التعامل مع القطاع العام، انخفاض التسهيلات الائتمانية وضعف مصادر التمويل، وأوصت الدراسة بالعديد من التوصيات، إنهاء حالة الانقسام باعتبار أن استمرارها في حد ذاته أمراً غير محموداً من كافة النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية ويحمل آثاراً سلبية عديدة، العمل على تشجيع المستثمرين على الاستثمار في المشاريع الاستراتيجية مثل، مشاريع تحلية المياه، وتوليد الكهرباء، ومعالجة مياه الصرف الصحي.
- **دراسة(LOEWENDAHL & LOEWENDAHL, 2011):** هدفت إلى التعرف على أداء تركيا في اجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر، وقد تم استخدام النموذج القياسي لمجموعة من المتغيرات، وتوصلت الدراسة إلى أن تركيا كانت ضعيفة الأداء في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بسبب بطء وتيرة الخصخصة والمؤسسات السياسية والعقبات التي تواجه الاستثمار الأجنبي المباشر هو التضخم المزمن، كما أبرزت المقابلات المنظمة مع الشركات العالمية الافتقار إلى تشجيع الاستثمار باعتباره عقبة رئيسية، في حين أن اتفاقية صندوق النقد الدولي ستزيد الخصخصة وتخفض التضخم، فإن عضوية الاتحاد الأوروبي أمر حيوي إذا كانت تركيا ستنافس بنجاح على الاستثمار الأجنبي وأوصت الدراسة بضرورة.

مناقشة الدراسات السابقة:

تشابهت الدراسات السابقة في أنها تناولت معوقات جذب الاستثمار الأجنبي بالرغم من أنها طبقت في بيئات مختلفة، ولكنها اختلفت في آلية ومنهجية التحليل حيث استخدمت الدراسة التحليل من خلال استعراض وتحليل التطور الحاصل على صعيد الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية قبل وبعد رؤية المملكة 2030 وذلك خلال الفترة 2010-2018، وتميزت الدراسة الحالية في استهدافها لموضوع معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة في ظل رؤية المملكة 2030 من أجل معرفة الدور الذي تلعبه رؤية 2030 في القضاء على المعوقات لجذب الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية والتي كان من أهم بنودها بند يخص الاستثمارات الأجنبية والسعي لارتفاع نسبتها، وقد تناولت مرتكزات رؤية المملكة في الاستثمار الأجنبي، وكذلك ترتيب المملكة العربية السعودية كأحد دول مجلس التعاون الخليجي على بند سهولة الأعمال، وكذلك تطور الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

3- منهجية الدراسة وإجراءاتها.

3.1 منهجية الدراسة:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي، وبعد ذلك يتم إتباع الطرق التحليلية واستخدام الجداول والرسوم البيانية والأرقام من أجل الوصول إلى تحليل دقيق لهذه الظاهرة، وهذا التحليل من شأنه أن يُساعد على حل المشكلة أو تطوير الظاهرة أو تقديم أي إضافة حولها تسهم في إثراء البحث العلمي المتعلق بهذه الظاهرة.

3.2 حدود الدراسة:

- الحدود المكانية: تم اجراء الدراس في المملكة العربية السعودية.
- الحدود الزمانية: تم تطبيق الدراسة خلال فترة محددة من 2016-2018.
- الحدود الموضوعية :معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة في ظل رؤية المملكة 2030

3.3 مجتمع الدراسة وعينتها:

لا يوجد مجتمع أو عينة للدراسة لأن الدراسة لم تطبق على شركة محددة بعينها أم قطاع بعينه بل استهدفت تطبيق رؤية المملكة خلال فترة زمنية محددة.

3.4 التعريفات الإجرائية:

يُعرف الاستثمار الأجنبي على أنه التضحية بالموارد التي يستخدمها في الحاضر على أمل الحصول على إيرادات وفوائد في المستقبل خلال فترة زمنية معينة وذلك من خلال الانتقال إلى دولة أخرى والاستثمار فيها.

تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

تم تحليل البيانات من خلال الاطلاع على تقارير وتحليلات سابقة قامت بها غرفة الرياض، ورؤية 2030.

الإجابة عن أسئلة الدراسة: تتمثل الدراسة في التعرف على مدى قيام رؤية المملكة 2030 بالقضاء على المعوقات التي تؤثر على جذب الاستثمارات الأجنبية للمملكة، حيث تعاني المملكة العربية السعودية من العديد من المعوقات التي كادت أن تتلاشى بوجود الرؤية حيث كان هناك معوقات في الشروط والإجراءات وفي الحصول على التراخيص أصبحت الآن تصدر العديد من التراخيص وسهلت الكثير من الإجراءات التي كانت تعتبر عائقاً للاستثمار، وسمحت وفتحت المجال للعديد من البلدان في الاستثمار بها.

4. عرض النتائج ومناقشتها

4.1 معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية:

من أجل تحقيق هدف البحث والإجابة على السؤال الرئيس الذي ينص على:

ما معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية في ضوء رؤية 2030 في المملكة العربية السعودية؟

فقد تم توضيح أهم معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة وذلك بناء على مراجعة التقارير الحكومية والدراسات التي تناولت هذا الموضوع سواء قبل رؤية 2030 أو بعدها.

ويقصد بمعوقات الاستثمار مجمل الظروف والأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والمؤسساتية وكذلك الإجرائية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع الاستثماري في منطقة أو دولة ما، وتعتبر الأوضاع

والظروف السابقة من أهم العوامل المتداخل التي تؤثر وتتأثر ببعضها البعض ومعظمها عناصر متغيرة يخلق تفاعلها أوضاعاً جديدة بمعطيات مختلف وترجم محصلتها كعناصر جاذبة أو طاردة للاستثمار وتجدر الإشارة إلى أن درجة تأثير هذه العوامل على قرار المستثمر الأجنبي يختلف من دولة إلى أخرى، ولا شك أن درجة تأثير العوامل تظهر جلية عند المقارنة بين الدول المتقدمة والدول النامية. (محمد، 2012: 56) ومن أهم هذه المعوقات:

4.1.1 معوقات السياسة الاقتصادية:

هناك العديد من المشاكل الاقتصادية المؤثرة والتي تؤثر على الاستثمار وعلى جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة العربية السعودية ومن أهمها: (حامد، 2016: 25)

1. ضعف الحوافز والامتيازات المقدمة للمستثمرين، والتأخر في السماح بإدراج الشركات الأجنبية المساهمة في السوق المالي.
2. فرض شروط وإجراءات التوطين على الشركات المؤسسات، وتدخل الدولة في تسعير بعض السلع والخدمات.
3. افتقار السوق المحلي للقدر الملائم من العمالة الماهرة التي يحتاجها قطاع الأعمال.
4. ضعف الاهتمام بالتطور التقني، وضعف الاهتمام بتنمية الصادرات.
5. الافتقار إلى استراتيجية وآليات الترويج لميزات الاستثمار للدولة، وضعف آليات مشاركة القطاع الخاص في صنع القرار الاقتصادي.
6. الافتقار إلى استراتيجية واضحة لدعم وتنمية المنشآت الصغيرة، وعدم وجود استراتيجية واضحة لبرامج الخصخصة.
7. ضعف مصادر التمويل المتاحة وعدم كفايتها، وعدم ملائمة النظام الضريبي.

يرى الباحث من خلال الدراسة أن رؤية المملكة 2030 عملت على القضاء على كافة المعوقات الاقتصادية السياسية التي كانت تحد من تشجيع الاستثمار الأجنبي وتعيقه في المملكة العربية السعودية وسهلت كافة الاحتياجات التي يحتاجها الاستثمار الأجنبي في المملكة.

4.1.2 المعوقات التشريعية والتنظيمية:

تعاني معظم الدول العربية من حالة التخبط التشريعي، وعدم ثبات أو استقرار التشريعات التنظيمية التي تنظم الاستثمارات مما يؤثر سلباً على مصالح المستثمر الأجنبي، ويولد لديه الشعور بعدم الثقة والاطمئنان، إلى جانب القيود المفروضة على تملك الأراضي، وعلى حركة رأس المال وتحويل الأرباح وإلزامية المشاركة المحلية، وهي المعوقات التشريعية والتنظيمية التي بمثابة قيود تحد من فرص الاستثمار المتاحة. من أهمها: (الشهراني، 2014: 4)

1- ضعف وسائل فض المنازعات التجارية، وضعف الشفافية في بعض الأنظمة والإجراءات.
2- غياب التشريعات المتعلقة بالمنافسة، وعدم ملائمة التشريعات التنظيمية.
3- الافتقار إلى حماية الاستثمارات من التجاوزات، وضعف حماية الملكية الفكرية وبراءات الاختراع.
4- عدم توافر آليات المسائلة الاقتصادية الفعالة للجهات الحكومية ذات العلاقة.
5- رغم سعي معظم الدول العربية إلى تحسين مناخ الاستثمار فيها من خلال تقديم العدد من الحوافز والضمانات للمستثمرين الأجانب، إلا أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إليها ما زالت تعاني من العديد من المعوقات القانونية والتشريعية والإدارية، وخلصت الدراسة إلى أن المعوقات تتركز في ست نقاط: (Bin Khamis, 2016: 5)

1. **المعوقات التشريعية:** تعاني معظم الدول العربية من حالة التخبط التشريعي، وعدم ثبات أو استقرار التشريعات التي تنظم الاستثمارات مما يؤثر سلبا على مصالح المستثمر الأجنبي، ويولد لديه الشعور بعدم الثقة والاطمئنان، إلى جانب القيود المفروضة على تملك الأراضي، وعلى حركة رأس المال وتحويل الأرباح وإلزامية المشاركة المحلية، وهي قيود تحد من فرص الاستثمار المتاحة.
2. **عدم الاستقرار السياسي:** تعاني معظم الدول العربية من الاضطرابات السياسية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، وتتمثل حاليا في تداعيات ظاهرة الربيع العربي، وفيما مضى كان الصراع العربي الإسرائيلي من أهم مصادر عدم الاستقرار السياسي، بالإضافة إلى العديد من الأزمات السياسية التي مرت بها المنطقة العربية، وأشاع عدم الاستقرار هذا الخوف في نفوس المستثمرين وجعلهم في حالة ترقب زوال هذه الاضطرابات.
3. **التعقيدات الإدارية:** إن عدم التنسيق في مجال الضرائب والجمارك، وضعف كفاءة بعض العناصر البشرية من العاملين في إدارة أجهزة الاستثمار يؤدي إلى وجود البيروقراطية والروتين الخانق الذي يعانيه المستثمر، وهو ما يتطلب منه التعامل مع عشرات الجهات، واستخراج عشرات الأذونات والتصاريح منذ أن يتقدم بطلب الاستثمار إلى الحصول على الموافقة الرسمية في كل خطوة يضطر إلى دفع رشاوى، وإلا تعطلت أعماله.
4. **افتقاد الشفافية:** وهذا لعدم وجود قاعدة بيانات عن أوجه النشاط الاقتصادي المتاح أمام المستثمر، وعدم وضوح الرؤية فيما يتعلق بالسياسات الاجتماعية والاقتصادية، وقوانين العمل.
5. **ضعف البنية الأساسية:** يعد ضعف البنية الأساسية عاملاً مهماً في انخفاض حجم تدفق الاستثمارات إلى الدول العربية، حيث تشكل عملية النقل واحدة من أهم معوقات الاستثمار في الدول العربية، فإلى حد الآن تعد وضعية أساطيل النقل الجوي متدهورة، وبالتالي يضطر المستثمر إلى تصدير منتجاته في الطائرات المدنية أو عن طريق التنسيق الفردي لحجز مساحات في إحدى الطائرات الكبيرة لنقل منتجاته إلى الأسواق الخارجية لتقليل النفقات.
6. **عوائق أخرى:** وتتلخص هذه العوائق في عدم وضوح موقف الحكومات العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر، وشح النقد الأجنبي المتوافر في السوق المحلية وتدهور سعر صرف عملة بعض الدول العربية، وانعكاس ذلك على القيمة الحقيقية للاستثمار مقوما بالعملات الأجنبية، وعلى أرباح المستثمرين عند تحويلها إلى الخارج.

ومن خلال تتبع الباحث للرؤية وجد أن رؤية المملكة 2030 قد خففت بل اخفت كافة المعوقات التشريعية والتنظيمية التي كانت من أكثر المعوقات التي تعيق الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.

4.1.3 المعوقات الإجرائية:

وتركز هذه المعوقات على الجودة المؤسسية للدولة المضيفة وتهتم بالاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، والقوانين المتعلقة بالدخل والعمل، ومعايير معاملة فروع الشركات الأجنبية، وسياسات العمل وهيكل الأسواق والاتفاقات الدولية الموقع عليها من جانب الدولة المضيفة وسياسات التجارة والسياسة الضريبية للدولة، وتبحث في مدى دعم وتعزيز الدولة المضيفة للاستثمار وتتضمن تحسين مناخ الاستثمار وسمعة الدولة وتوفير الخدمات التمويلية اللازمة، وتوفير الحوافز الاستثمارية، ومستوى منخفض من الفساد وسوء الإدارة، وخدمات ما بعد الاستثمار، ومستوى مقبول من التنمية البشرية، ومن أهم المعوقات الإجرائية :(حامد، 2016: 65)

1. القيود البيروقراطية وبطء الإجراءات الإدارية والحكومية.
2. صعوبة ترخيص وتسجيل المشروع.
3. صعوبة حصول المستثمرين على تأشيرات الدخول للدولة.

4. طول الإجراءات التنظيمية للمستثمرين في منافذ السفر والعودة.
5. تعدد الجهات المسؤولة عن الاستثمار وتضارب المسئوليات الصلاحيات بينهما.
6. طول إجراءات التصدير والاستيراد وعدم ملاءمتها.

ومن أهم ما توصل إليه الدارس أن رؤية المملكة 2030 لم تتطرق لمعوقات إجرائية فقد فتحت كافة المجالات في استقطاب وجذب الاستثمار الأجنبي، دون أي معوقات إجرائية وسهلت كافة الاجراءات اللازمة لذلك.

4.1.4 معوقات البنية الأساسية:

إن البنية الأساسية لقطاع الاستثمار في المملكة العربية السعودية يعلب دوراً هاماً في جذب الاستثمار ولأن هناك معوقات في البنية الأساسية أهمها: (غرفة الرياض، 2019)

1. صعوبة الحصول على مواقع شاغرة وملائمة بالمدن الصناعية.
2. عدم ملائمة البنية التحتية لتفعيل التجارة والحكومة الإلكترونية.
3. عدم تحقق التنمية الإقليمية المتوازنة للمناطق.
4. عدم تطور الخدمات المساندة من نقل وتأمين وغيرها.
5. عدم توافق مخرجات التعليم مع متطلبات سوق العمل.
6. ضعف مشاركة القطاع الخاص في بعض الأنشطة الحيوية.
7. انخفاض كفاءة المعلومات الاستثمارية والاقتصادية.

وقد توصل الباحث إلى أن الرؤية 2030 قد قامت بتسهيل كافة المهمات وكافة المعوقات الخاصة بالبنية الأساسية في المملكة العربية السعودية وقامت بفتح كافة المجالات المغلقة والتي تعيق الاستثمار الأجنبي فيها.

يتضح مما سبق أن المملكة كانت في أشكال مختلفة من المعوقات وكان أهمها:

1. معوقات السياسة الاقتصادية
2. المعوقات التشريعية والتنظيمية
3. المعوقات الاجرائية
4. معوقات البنية الأساسية

وهذا يفيد في الاجابة على سؤال الدراسة الأول والذي تمحور عن معرفة معوقات جذب الاستثمارات الاجنبية في المملكة وأتضح مما سبق أن رؤية 2030 جاءت للقضاء على مثل هذه المعوقات وتسهيل جذب الاستثمار الأجنبي وللإجابة على سؤال الدراسة الثاني سنتعرض فيما يلي أهم مرتكزات رؤية 2030.

4.2 توضيح مرتكزات رؤية المملكة في جذب الاستثمار الأجنبي:

للإجابة على السؤال الفرعي الأول: ما أهم مرتكزات رؤية المملكة في الاستثمار الأجنبي؟

جاءت الرؤية لتحقيق تنوع موارد الاقتصاد السعودي وعدم اعتماده على النفط بشكل رئيس، حيث قال سمو الأمير "نحن نتكلم اليوم عن رؤية. والرؤية هي خارطة طريق لأهدافنا في التنمية والاقتصاد، وفي غيرها من الجوانب في الخمس عشرة سنة القادمة"، وبما أن دائما ما تبدأ قصص النجاح برؤية؛ فهذا يقودنا للحديث عن أهم مرتكزات الرؤية التي تمثلت فيما يلي:

- إنشاء أضخم صندوق استثمارات في العالم: إذ قدرت قيمة الصندوق السيادي بنحو تريليوني دولار.
- التوسع في سياسة التخصيص لزيادة فاعلية القطاع الخاص في برامج التنمية من خلال طرح أسهم شركة "أرامكو" للملكية المشتركة، وطرح أقل من (5%) من أسهم الشركة للاكتتاب العام في السوق المحلية.

- مقدرا قيمة الشركة بين تريليونين ونصف (2.5) تريليون دولار بحيث تصبح الشركة منافسة على المستوى الصناعي العالمي؛ وسعي دؤوب إلى دعم القطاع الخاص بجذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية. (الحربي، 2019)
- التوسع في المجال الصناعي والتقني، بحيث يصل إلى تريليون ريال؛ وأن المملكة في سنة 2020م ستتمكن من الاستغناء عن العائدات النفطية في تركيبة الميزانية العامة.
- الحد من البطالة بإيجاد فرص العمل وتقديم الدعم المالي لإقامة المشروعات الاستثمارية الوطنية والأجنبية التي من شأنها استيعاب الموارد البشرية وخفض نسبة البطالة إلى (7) في المئة من (11.6) في المئة، ورفع عدد النساء المشاركات في القوى العاملة إلى (30) في المئة.
- التوسع في نشاط التجزئة كأحد القطاعات الاقتصادية التي ستسهم في دفع نمو القوى البشرية الوطنية بإيجاد مليون فرصة عمل في مجال تجارة التجزئة خلال السنوات الأربع القادمة.
- التوسع في نشاط العمرة الذي يُعد رافدا اقتصاديا قابلا للنمو بزيادة عدد المعتمرين إلى (30) مليون معتمر سنويا بحلول عام 2030م.

وتسعى المملكة وبقوة إلى زيادة حجم الاستثمارات الأجنبية من خلال تقديم التسهيلات اللازمة لذلك مثل تسهيل الحصول على التراخيص وزيادة نسبة الملكية للأجانب وذلك من أجل الوصول إلى أرقام أعلى في الناتج القومي الإجمالي والاستثمار الأجنبي. فلقد أوضحت أرقام عدة حجم الموثوقية العالية التي يحظى بها الاقتصاد السعودي، منها تلك الأرقام التي تخص الاستثمارات الأجنبية وحجم تدفقها إلى السوق المحلية، وهي الأرقام التي تثبت حجم الثقة التي يحظى بها الاقتصاد السعودي من جهة، وحجم الفرص الاستثمارية الحيوية التي تخلقها رؤية المملكة 2030 من جهة أخرى. ونستعرضها من خلال الجدول رقم (1)

جدول (1) الاستثمارات الأجنبية المستهدف تحقيقها بالمملكة في إطار رؤية المملكة 2030

العام	توقعات الناتج المحلي الإجمالي للمملكة	الاستثمارات الأجنبية المستهدفة
2016	618274	35242
2017	659661	37601
2018	699637	39879
2019	741404	42260
2020	778258	44361

المصدر: (World Investment Report, 201919))

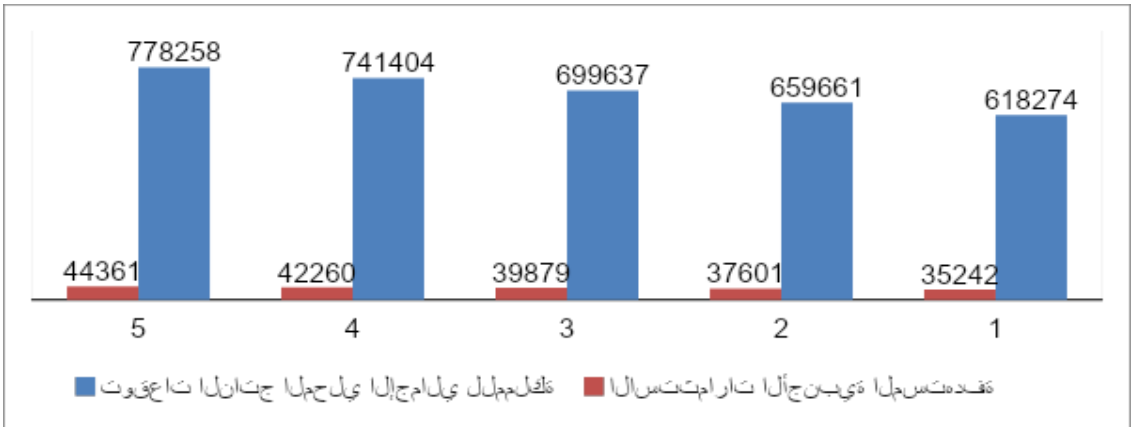

شكل رقم (2) الاستثمارات الأجنبية المستهدف تحقيقها بالمملكة في إطار رؤية المملكة 2030

يتضح من الجدول (1) أنه كان هناك توقعات في زيادة الناتج المحلي الإجمالي السعودي من عام 2016 - 2020 وفعلاً حدث ذلك، حيث كانت 618 مليار، وأصبحت 778 أي أن هناك تغيرات حصلت في ظل الرؤية، وذلك بسبب التسهيلات التي فرضتها الرؤية على عمليات الترخيص وإجراءاته .

كما يشير الجدول إلى أن هناك استثمارات أجنبية مستهدفة خلال الفترة من 2016م تقدر بـ 35 مليار إلى أن تصل خلال عام 2020 إلى 44.3 مليار، وهذا حسب الخطة التي وضعتها الرؤية للوصول إلى تحقيق الاستثمارات المالية نسبة معينة من الناتج المحلي. حيث تسعى المملكة إلى زيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية بشكل حيوي إلى السوق السعودية على أن لا أن يكون محصوراً فقط على الاستثمارات الأجنبية في سوق الأسهم، وإنما في الاستثمارات الحقيقية عبر بوابة هيئة الاستثمار السعودية وذلك تطبيقاً لمرتكزات الرؤية. (الشرق الأوسط، 13 سبتمبر 2019)

4.3 ترتيب المملكة على مؤشر سهولة الأعمال.

الإجابة على السؤال الفرعي الثاني: ما ترتيب المملكة في مؤشر سهولة الأعمال في ضوء رؤية المملكة العربية السعودية؟

وللإجابة على السؤال نستعرض فيما يلي ترتيب المملكة حسب مؤشر سهولة الأعمال وهو الأمر الذي يعني الكثير فيما يخص معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية حيث كلما تقدمت المملكة في هذا المجال فإن ذلك يعني أن رؤية 2030 استطاعت التخفيف من حدة هذه المعوقات التي ذكرناها سابقاً. وأكد في التقرير الذي يعده البنك الدولي حول أداء الأعمال أن السعودية تقدمت 30 مركزاً في ممارسة أنشطة الأعمال، في قفزة هائلة، لتتصدر 190 بلداً حول العالم كأكثر دولة تقدماً وإصلاحاً لبيئة الأعمال والاقتصاد، وذلك بفعل إصلاحات اقتصادية ملموسة. (الشرق الأوسط، 2019)، حيث هذا التقرير يشتمل على محاور عدة مثل مؤشر بدء النشاط التجاري والذي يقارن الزمن اللازم لبداية النشاط التجاري حيث أن بداية أي مشروع تتطلب عملية تسجيل لهذا المشروع لدى الجهات المختصة وتسجيل أسماء وتفاصيل المالكين والتي تأخذ أوقات مختلفة من بلد إلى آخر وكلما قلت المدة اللازمة لهذه الإجراءات كلما كان أفضل. أما المؤشرات الأخرى فهي سرعة استخراج تراخيص البناء، الوقت اللازم للحصول على الكهرباء، تسجيل الملكيات، سرعة الحصول على الائتمان، قانون حماية الأقلية من المستثمرين، وسائل دفع الضرائب، مؤشر التجارة عبر الحدود والذي يقارن زمن وتكلفة استيراد وتصدير البضائع، عملية إنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار .

نستعرض من خلال الجدول رقم (2) ترتيب المملكة على مؤشر سهولة الأعمال، كما ستقوم الدراسة بتحليل ما قامت به المملكة من اجل الوصول إلى ترتيب أفضل في هذه المؤشر الأمر الذي يساعد كثيراً في تحقيق المبتغى من رؤية 2030 وهو زيادة الاستثمارات الأجنبية والقضاء على المعوقات التي تحد من جذبها.

جدول رقم (2) ترتيب المملكة على مؤشر سهولة الأعمال

المؤشر	2020	2019	2018	2017	2016
بدء النشاط التجاري	38	141	135	147	130
استخراج تراخيص البناء	28	36	38	15	17
الحصول على الكهرباء	18	64	59	28	24
تسجيل الملكيات	19	24	24	32	31
الحصول على الائتمان	80	112	95	82	79
حماية الأقلية من المستثمرين	3	7	10	63	99

المؤشر	2020	2019	2018	2017	2016
دفع الضرائب	57	78	76	69	3
التجارة عبر الحدود	86	158	161	158	150
إنفاذ العقود	51	59	83	105	86
تسوية حالات الإعسار	168	168	168	169	189
الترتيب العالمي	62	92	92	94	96

المصدر: البنك الدولي (Doing Business)

يتضح من الجدول أن المملكة حققت عبر السنوات الخمس الماضية ومنذ بداية تطبيق رؤية 2030 تقدماً ملموساً على مؤشر سهولة الأعمال، حيث أنها فيما يخص المؤشر الفرعي بدء النشاط التجاري كانت تقبع في الترتيب 130 على مستوى العالم في عام 2016 وتقدمت إلى المركز 38 في تقرير عام 2020 وهو تقدم ملحوظ، حيث أكد تقرير البنك الدولي أن المملكة مواصلة للإصلاحات والتحسينات وفق رؤية المملكة 2030، ويعود هذا التقدم إلى ثمرة جهود الجهات الحكومية التي توحدت عبر لجنة تحسين أداء الأعمال في القطاع الخاص التي تنبثق عنها لجنة معنية ببدء النشاط التجاري ترأسها وزارة التجارة، حيث أجريت الكثير من الإصلاحات مؤخراً منها: بدء العمل التجاري الذي أصبح إلكترونياً بالكامل عبر بوابة "مراس" التي تضم 30 جهة حكومية و200 خدمة إلكترونية، كما أصبح الحصول على الاسم التجاري عن طريق وزارة التجارة فورياً، وتم إلغاء التدقيق على العقود، وتطوير آلية توثيق العقود، والتراخيص الفورية للمحالّ التجارية، وإلغاء اشتراط الاشتراك في خدمات (واصل التجاري)، وسداد رسوم تأسيس الكيانات ورسوم تراخيص المحلات التجارية إلكترونياً وبفاتورة موحدة من خلال "مراس".

أما فيما يخص مؤشر استخراج تراخيص البناء فلقد أشار تقرير البنك الدولي أن المملكة تقدمت 10 مراكز في هذا الشأن عما كانت عليه في عام 2018 لتصبح في المرتبة 28 عالمياً في عام 2020، حيث تستغرق أي شركة حوالي 91.5 يوم للحصول على كل التراخيص والموافقات المطلوبة لبناء مستودع، ويعود هذا التقدم جهود الجهات الحكومية التي توحدت عبر وزارة التجارة والاستثمار التي شاركت في تنفيذ وتطبيق مبادرات برنامج التحول الوطني لخدمة بيئة الأعمال في المملكة. هذه الجهود أثمرت أيضاً عن تقدم ملحوظ في مؤشر الحصول على الكهرباء حيث قفزت 46 مركزاً لتحتل الترتيب 18 على العالم. وحلت المملكة المرتبة 19 في مؤشر تسجيل الملكيات متقدمة حوالي 5 مراكز عن عام 2019 وذلك بسبب استحداث أنظمة الكترونية وطرق تسجيل الكترونية متطورة، حيث بإمكان أي مستثمر القيام بأي خطوة لتسجيل ملكية مشروعة عن عبر بوابة "مراس" التي تضم 30 جهة حكومية و200 خدمة إلكترونية، وأشار تقرير البنك الدولي أن نقل الملكية في المملكة يجري دون أي تكلفة، وهو وضع لا مثيل له إلا في أربعة بلدان أخرى في العالم، ولا يستغرق تسجيل نقل الملكية سوى 1.5 يوم فقط، إذ إن هذا الإجراء لا يتم بسرعة أكبر من ذلك إلا في بلدين في العالم هما جورجيا ونيوزيلندا.

وتقدمت المملكة في مؤشر حماية الأقلية من المستثمرين تقدماً ملحوظاً في عام 2020 حيث احتلت المركز الثالث بعد ما كانت في المرتبة 99 عام 2016، ويأتي هذا التقدم الإيجابي الذي أحرزته المملكة في نتيجة للإجراءات والإصلاحات التي أقدمت عليها البلاد خلال الأعوام الماضية وخصوصاً منذ بدء تطبيق رؤية 2030 في مجال تحسين بيئة الأعمال، الذي كان من شأنه تحقيق قفزات كبيرة على المستوى الدولي.

أما مؤشر التجارة عبر الحدود فلقد أحرزت المملكة تقدماً غير مسبوق في هذا المؤشر حيث احتلت المركز 86 في عام 2020 بعدما كانت في المركز 158 في عام 2019، وذلك بسبب ما نفذته الهيئة العامة للموانئ «موانئ» بالتعاون

مع الهيئة العامة للجمارك من إصلاحات ومبادرات أسهمت في هذا التقدم ترتيب المملكة، وكان من أهم ما تم تنفيذه من إصلاحات:

1. مبادرة فسح الحاويات خلال 24 ساعة في الموانئ السعودية.
2. تقليص مدة بقاء الحاويات في الموانئ من 14 يوما إلى أقل من 5 أيام.
3. تقليص فترة إعفاء أجور التخزين في الموانئ من 10 أيام إلى 5 أيام.
4. تقليص عدد المستندات المطلوبة للاستيراد من 12 مستندا إلى مستندين فقط.
5. تقليص مستندات التصدير من 9 إلى مستندين فقط.
6. إتاحة تقديم البيانات الكترونيا، وتقديم خدمة الفسح المسبق للشحنات.
7. ربط جميع المستفيدين في منصة واحدة لإنهاء جميع الإجراءات الكترونياً.
8. عرض الأجور الخاصة في الموانئ عبر موقع الهيئة العامة للموانئ.
9. تعديل لائحة المجالس الإدارية في الموانئ وتفعيلها.
10. إصدار لائحة وكلاء البحريين وتموين السفن ما عدا الوقود.
11. تقليص فترة إصدار التراخيص لنشاطي الوكلاء البحريين ومموني السفن بنسبة 90%.
12. فتح الاستثمار الأجنبي لنشاطي الوكالات وتموين السفن ما عدا الوقود بنسبة 100%.
13. تقليص إجراءات استخراج التراخيص من 10 خطوات إلى 4 خطوات فقط.

4.4 تطور الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة من المملكة:

الإجابة على السؤال الفرعي الثالث: ما مدى تطور الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة في المملكة العربية السعودية؟

إن تطور الاستثمارات الأجنبية يؤكد قدرة رؤية 2030 في التخفيف من حدة المعوقات التي كانت تحد من جذب الاستثمارات الأجنبية وهذا يساعدنا في الإجابة على سؤال الدراسة الرابع والذي نص على معرفة مدى تطور الاستثمارات الأجنبية في المملكة. ويعتبر موضوع جذب الاستثمارات الأجنبية للمملكة من أهم مرتكزات رؤية 2030، حيث أن الرؤية أولت اهتماماً كبيراً بهذا الموضوع كما تم إيضاحه في الفقرات السابقة، لذلك لا بد من استعراض مدى تطور الاستثمارات الأجنبية في المملكة خلال الفترات ما قبل مجيء رؤية 2030 وبعد إصدارها. لذلك نستعرض من خلال الجدول والرسم البياني التاليين تطور الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة من المملكة خلال الفترة من 2010م وحتى نهاية عام 2018م.

جدول رقم (3) تطور الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة (القيمة بالمليون دولار)

العام	الاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة (1)	الاستثمارات الأجنبية الصادرة من للمملكة (2)	إجمالي الاستثمارات الأجنبية للمملكة (3)=(1)+(2)	الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بالدولار	النسبة % (1)/ (4)
2010	29233	3907	33140	526811	%5.5
2011	16308	3430	19738	669507	%2.4
2012	12182	4402	16584	733956	%1.7
2013	8865	4943	13808	744336	%1.2
2014	8012	5396	13408	753832	%1.1

العام	الاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة (1)	الاستثمارات الأجنبية الصادرة من للمملكة (2)	إجمالي الاستثمارات الأجنبية للمملكة (3)=(1)+(2)	الناتج المحلي الإجمالي للمملكة بالدولار	النسبة % (1)/ (4)
2015	8141	5520	13661	653219	%1.2
2016	7453	8936	16389	9704.092	%7.68
2017	1419	7280	8699	9632.137	%14.7
2018	3209	21219	24428	9866.591	%32.5

المصدر (2019 World Investment Report)

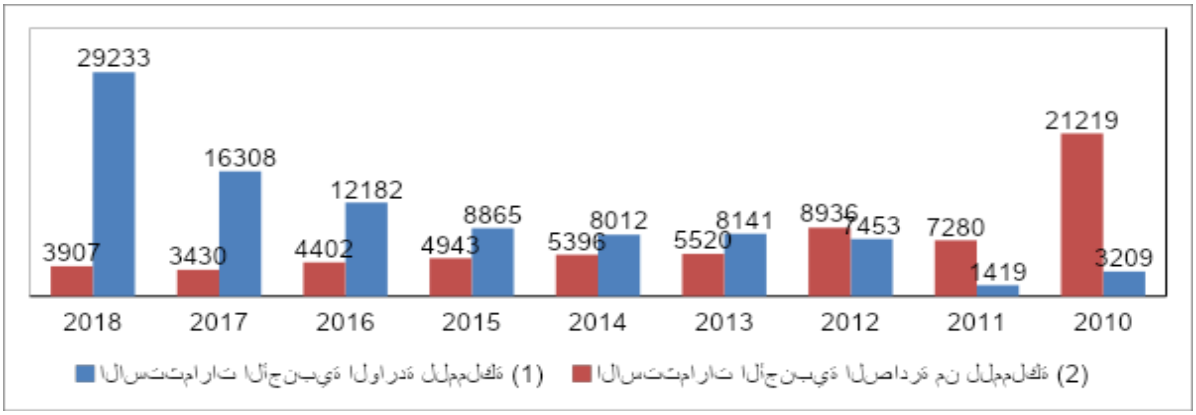

شكل رقم (3) تطور الاستثمارات الأجنبية الواردة والصادرة المصدر: إعداد الدراسة

حيث يتضح من الجدول والرسم البياني تراجع الاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة خلال الفترة من 2010م وحتى 2015م حيث كانت حوالي 29.3 مليار دولار عام 2010م بلغت بنهاية عام 2015م إلى حوالي 8.1 مليار دولار، وذلك بسبب المعوقات التي كانت تواجه الاستثمارات في المملكة نتيجة لصعوبة إجراءات تسجيل الشركات وكذلك صعوبة في الحصول على الترخيص، مما أدى إلى ذهاب هذه الاستثمارات إلى دول أخرى، كما كانت تمثل الاستثمارات الأجنبية الواردة 5.5% من إجمالي الناتج المحلي للمملكة عام 2010م، وفي عام 2015م أصبحت تمثل الاستثمارات الأجنبية الواردة حوالي 1.2% من إجمالي الناتج المحلي للمملكة، وذلك يعود إلى أن الاستثمارات الأجنبية لاقت بعض المعارضة في المملكة العربية السعودية مما أثر على نسبتها ونسبة تأثيرها على الناتج المحلي. كما يتضح أن تراجع حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة ظلت من عام 2010م وحتى عام 2014م، ثم عاودت الارتفاع في عام 2015م، وقد يعود سبب ذلك الى موجة الربيع العربي في المنطقة، حيث بدأت موجته في عام 2010م واستمرت تداعياته لغاية عام 2015م. أما الاستثمارات الأجنبية الصادرة من المملكة فنمت بمعدل 7.2% خلال الفترة من 2010م وحتى 2015م حيث كانت حوالي 3.9 مليار دولار عام 2010م وصلت عام 2015م إلى حوالي 5.5 مليار دولار، وذلك يعود إلى انتعاش أسعار النفط الذي يعتبر مورد رئيس في المملكة وإلى زيادة التشجيع على الاستثمار المحلي الصادر من المملكة نظراً لأن الاستثمارات الأجنبية في دول أخرى يكون بها الفائدة أكثر. وكما يتضح أن هناك تراجع ملحوظ في حجم الاستثمارات الأجنبية الواردة للمملكة من عام 2016م وحتى عام 2017م، وذلك يرجع إلى انخفاض أسعار النفط منذ نهاية عام 2014م وأثر ذلك لجميع الاقتصاديات الخليجية، إلا أن السعودية كانت المتضررة الأكبر مما جعل الحكومة اتخاذ إجراءات تقشفيه، الأمر الذي ألقى بظلالة على الاصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها المملكة من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية، مثل قوانين الشركات والإفلاس الجديدة ومساعي تبسيط الإجراءات الإدارية المعقدة وبسبب الأداء الاقتصادي الضعيف الذي أثنى المستثمرين عن ضخ الأموال.(موقع CNBC عربية 2018م)

وعاد حجم الاستثمار الأجنبي الوارد للمملكة للارتفاع في عام 2018م وذلك بسبب تعزيز الاقتصاد من نهاية عام 2017م والمضي في برنامج الخصخصة الذي تقوم به الحكومة منذ بداية رؤية 2030.

يمكن للمملكة استقطاب استثمارات أجنبية مباشرة في الفترة القادمة عن طريق بيع أصول مملوكة للدولة وإدخال الشركات الأجنبية في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، وهذا ما بدأت به المملكة حيث قامت ببيع 2% من حصة أكبر شركة نفط عالمية (أرامكو) وذلك بواقع 2% من رأس مال الشركة. (العربية، 2018).

ويتضح في الجدول أن إجمالي الاستثمارات الأجنبية بالمملكة كانت بانخفاض مستمر من بداية عام 2011م ولنهاية عام 2017م، حتى عادت إلى الارتفاع في بداية عام 2018م، ويعود ذلك بسبب الإصلاحات الاقتصادية التي قامت بها المملكة، حيث قامت بتبسيط الإجراءات الإدارية لتسجيل الملكية، والسماح للأجانب بنسبة تملك تصل100%. أما الاستثمارات الأجنبية الصادرة من المملكة فنمت بمعدل 55% خلال الفترة من 2015م وحتى 2018م حيث كانت حوالي 5.5 مليار دولار عام 2015م وصلت عام 2018م إلى حوالي 2.2 مليار دولار، وذلك بسبب التغيرات الاقتصادية والسياسية التي طرأت في الأعوام السابقة حيث تشهد المملكة العربية السعودية تذبذب في السوق المالي مما دفع السعوديين بالاستثمار في الخارج بدلاً من الاستثمار في الداخل.

ولم يستطيع الباحث مقارنة النتائج بالدراسات السابقة نظراً لخصوصية الدراسة الحالية برؤية المملكة 2030.

5. النتائج والتوصيات:

5.1 النتائج:

1. اتضح أن رؤية المملكة 2030 قد قضت على كافة معوقات جذب الاستثمار الأجنبي وقد دعت إلى زيادته وتسهيل كافة الخطوات اللازمة لاستقطابه مما يساهم في جذبه.
2. تبين أن رؤية 2030 قد خفت معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية حيث زادت نسبة الاستثمارات الأجنبية في المملكة خلال الأعوام التي تم تطبيق رؤية 2030 فيها.
3. أن مرتكزات الرؤية ساعدت في حل المشكلات الإدارية والخاصة بالسياسة الاستثمارية من أجل رفع سيولة الاقتصاد السعودي.
4. تقدمت المملكة على سلم ترتيب الدول الأكثر سهولة في ممارسة الأعمال، وهذا من شأنه أن يعطي انطباعاً جيداً للمستثمرين المستقبلين.

5.2 التوصيات:

1. تيسير التراخيص والمتطلبات اللازمة التي تعتبر من معوقات تسجيل الاستثمار الأجنبي في المملكة العربية السعودية.
2. ضرورة الاستمرار في تطبيق رؤية المملكة حتى تحقيق أهدافها الاقتصادية المنشودة التي وضعت من أجلها الرؤية.
3. عمل تقييم دوري للرؤية ومدى تطبيقها وسيرها حسب الخطة الموضوعة للتنفيذ لمعرفة حجم التغير الحاصل على الصعيد الاقتصادي.
4. ينبغي فتح مجالات واسعة في الاستثمارات الأجنبية والتعرف على آلية إدارة الأموال المستثمرة من قبل الدول الأخرى.

قائمة المراجع

- جريدة العرب الاقتصادية الدولية (2019) "تصاعد الاستثمار الأجنبي في السعودية"، http://www.aleqt.com/2019/06/13/article_1616076.html
- الجنابي، محمود (2018) "المعوقات القانونية التي تواجه الاستثمار الأجنبي في العراق وسبل معالجتها"(دراسة تحليلية قانونية). بحث منشور، كلية الشريعة والقانون-جامعة العلوم الإسلامية الماليزية، مجلة التنمية البشرية والتعليم للأبحاث التخصصية العدد4، المجلد 1، لسنة2018.
- جواد، علي (2017) "الاستثمار الأجنبي المباشر وعلاقته بالتنمية المستدامة"، رسالة ماجستير، جامعة القادسية، كلية الإدارة والاقتصاد، قسم الاقتصاد
- حامد، هيثم (2016) "محددات الاستثمار الأجنبي في مصر في ظل التغيرات السياسية" "دراسة تحليلية للفترة من 2011-2015." ورقة عمل، جمهورية مصر العربية http://arabic.doingbusiness.org/rankings
- الحربي، مشعل (2019) "رؤية وتشجيع الاستثمار الأجنبي في السعودية"، https://al-seyassah.com/%D8%B1
- السالم، رجاء (2011) "تقييم مناخ الاستثمار الأجنبي المباشر في المملكة العربية السعودية للمدة 1990-2010"، بحث منشور، مجلة القادسية للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 13، العدد 3.
- السلطان، ياسمين (2014) "الاستثمار وأثره على سوق الأعمال المالية في المملكة العربية السعودية". رسالة ماجستير، جامعة الملك سعود، كلية إدارة الأعمال، قسم الاقتصاد.
- الشرق الأوسط (2019) "الاستثمارات الأجنبية في السعودية ثقة وتنام، الإقبال على الأسهم واكبته زيادة كبيرة في تراخيص هيئة الاستثمار"، العدد 14889، 13 سبتمبر 2019.
- الشرق الأوسط (2019) "السعودية الأولى عالمياً في تقدم بيئة الأعمال" الوطني للتنافسية: القفزة الهائلة في التصنيف شهادة بجاح للإصلاحات، جريدة العرب الدولية، العدد 1494، 25 أكتوبر 2019.
- الشهراني، سعد (2014) "الاستثمار الأجنبي في السعودية"، http://www.alhayat.com/article/
- صالح، عدنان (2013) "دور الاستثمار الأجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية للدول النامية مع إشارة خاصة للتجربة الصينية"، بحث منشور، جامعة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الخاص بمؤتمر الكلية.
- طريشين، دلال (2013) "الاستثمار الأجنبي في الجزائر"، رسالة ماجستير، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، لسنة2013.
- عبد العاطي، عبد الله (2019) "دور رؤية 2030 في جذب الاستثمار"، https://vision2030.gov.sa/ar/node/7
- العرجه، نهاد (2013) "معوقات الاستثمار في قطاع غزة وسبل التغلب عليها"، رسالة ماجستير، في الاقتصاد من كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية-جامعة الزهر-غزة
- غرفة الرياض (2019) "محفزات وتحديات الاستثمار" في المملكة العربية السعودية"، https://www.chamber.sa/Pages/default.aspx
- محمد، نورية (2012) "أثر الاستثمار الأجنبي في مستقبل الاستثمار المحلي العربي دراسة تحليلية قياسية لبعض دول الخليج العربي للمدة 1992-2010"، اطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس، السودان.
- مختار، محمد (2011) "الاستثمار الأجنبي المباشر ودوره في تحقيق التنمية الاقتصادية في السودان خلال الفترة من عام 2000-2010م." بحث منشور، أماراباك، مجلة علمية محكمة تصدر عن الأكاديمية الأمريكية العربية، المجلد الرابع، العدد 11 لعام 2013.

ثانياً- المراجع بالإنجليزية:

- Bin Khamis, Mohammed. (2016). Barriers And Threats To Foreign Direct Investment (FDI) in Saudi Arabia: A study of regulatory, political and Economic Factors Department of Accounting And Finance, De Montfort University.
- Kasimov, Ikboljon. (2017). Determinants of FDI and Challenges Facing Developing Nations to Attract Foreign Investment into the Country: A Case of Uzbekistan, External Affairs Specialist, TA, RA, Erasmus+ Project Manager, International Relations Department, Andijan Machine Building Institute, Andijan, Uzbekistan.
- Loewendahl, Henry & Ertugal- Loewendahl, Ebru. (2011). TURKEY'S PERFORMANCE IN TTRACTING FOREIGN DIRECT INVESTMENT IMPLICATIONS OF EU ENLARGEMENT, Available for free Downloading from the emery website, (HTTP:/ / WWW.ENEPRI.ORG), ISBN 92-9079-363-5.